عوائق نظام التقاضي الالكتروني
Obstacles to the e-litigation system

د.بديار ماهـــــر(*)
جامعة سوق أهراس، الجزائر
Maher.beddiar@univ-soukahras.dz

ط.د /كيلاني نذيرة
جامعة سوق أهراس، الجزائر
n.kilani@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/05 تاريخ القبول للنشر: 2021/12/01

****

ملخص:

إن من ابرز ما استجد في هذا العصر من جديد الابتكارات، وحديث الاكتشافات انتشار وسائل التقنية الحديثة التي أدت إلى خدمة البشرية، حيث اختزلت الأزمان وقربت فيها الأماكن وزالت الحواجز وألغيت الحدود، والمنطق القويم يقتضي التفاعل التام مع هذا التقدم التقني بالمسارعة في الاستفادة منه في جميع مناحي الحياة وخاصة الجانب القضائي الذي يقام به العدل وترد الحقوق وتدفع المظالم، وكان من أهم تلك الابتكارات التقاضي الالكتروني والعمل بنظام المحاكم الالكترونية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، وتهيئة وسائل ونظم حديثة تمكن الأشخاص من تسجيل دعواهم ودفع رسومها وحضور أطرافها و القيام بكافة الإجراءات من خلال وسائل الكترونية تختلف عن الوسائل التقليدية كونها تتميز بسرعة انجاز الدعاوى وتبسيط إجراءات التقاضي دون الحضور الشخصي للمحكمة.

الكلمات المفتاحية : (التقاضي الإلكتروني، الدعوى العمومية، التكنولوجيا الحديثة، النظام القانوني، إجراءات التقاضي).

Abstract:

Among the most important developments of this era are the new innovations and recent discoveries, the spread of modern technology that has led to the service of humanity, as times have been shortened, places have been brought closer together, barriers have been removed and borders have been abolished, and the right logic demands full interaction with this technical progress by rushing to benefit from it in all aspects of life, especially the judicial aspect in which justice is done, rights are rendered and grievances are paid, and one of the most important of these innovations was e-litigation,

collaboration with the electronic court system, the use of information technology and the creation of modern means and systems that allow people to register their claims, pay their fees, attend their parties and carry out all procedures by different electronic means. It is characterized by the speed of closing cases and the simplification of litigation procedures without personal presence in court.
key words: Electronic litigation, public action, modern technology, judicial system, litigation procedures.

مقدّمة:

إن التطورات التكنولوجية الحديثة التي رافقت الثورة المعلوماتية في السنوات الأخيرة قد اقتحمت مناحي الحياة كافة،حتى باتت سمة هذا العصر الذي عرف بعصر المعلوماتية ، وربما كان النظام القضائي في أغلبية البلدان بمنأى عن هذه التطورات اعتمادا على التصور السائد بضرورة مراعاة الشكلية التي كانت ولا تزال تشكل جملة عراقيل تعيق ممارسة الإجراءات القضائية و تهددها بالبطلان إذا خالفتها، ومع ذلك فان الاعتماد على تقنيات الحاسوب الآلي في إدارة العمل القضائي مهد السبيل للتفكير في الاستفادة من منجزات تكنولوجيا المعلومات منذ تسعينات القرن المنصرم، وعلى الأخص في البلدان المتقدمة في هذه التكنولوجيات كالولايات المتحدة الأمريكية التي خطت محاكمها الإرهاصات الأولية لإدخال الأنظمة الالكترونية في الدعاوى القضائية،وهكذا يدات موجة تهب برياحها بعض البلدان المتطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات لتنظيم مسالة حوسبة النظام القضائي والاعتماد على تقنيات الحاسوب الآلي والانترنت في مجال التسجيل الالكتروني للدعاوى القضائية ولم يتوقف صدى هذه الموجة في البلدان المتقدمة فحسب بل وصلت تجلياته لبعض البلدان العربية ،وانطلاقا من المكانة الهامة التي يحتلها قطاع العدالة ومحاولته مواكبة التطورات التكنولوجية بتبنيه لنظام التقاضي الالكتروني تتجلى إشكالية هذه الدراسة في السؤال التالي :ماهي أهم العواقب التي تعترض نظام التقاضي الالكتروني ؟

وليتسنى لنا الاجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم موضوع الدراسة إلى محورين:

المحور الأول : الإطار القانوني للتقاضي الالكتروني

المحور الثاني : عوائق نظام التقاضي الالكتروني

المحور الأول: الإطار القانوني للتقاضي الالكتروني

احدث التطور التكنولوجي الذي شهده العالم مع دخوله القرن الحادي والعشرين، ثورة معلوماتية أطلق عليها الثورة الصناعية الثالثة أو الموجة البشرية الثالثة[1]،حيث شمل هذا التطور مجال العمل القانوني بسبب ارتباطه الوثيق بالمستجدات الاجتماعية، وكان للعمل القضائي النصيب من هذا التطور، ففي مجال الدراسات القانونية طرحت

مصطلحات حديثة خاصة في مجال العمل القضائي ومنها التقاضي الالكتروني حيث ساهمت الوسائل التكنولوجية الحديثة في تحقيق تغير جذري لجميع إجراءات المحاكم بشكل عام واستطاعت تحويل المحاكم التقليدية إلى محاكم الكترونية عن طريق إدخال وسائل رقمية متقدمة كنشر المعلومات و القرارات القضائية للجميع والاطلاع على الوثائق و المستندات عبر شبكة الانترنت ومن خلال بوابات الكترونية[2].

ولمعرفة ماهية التقاضي الالكتروني لابد من التطرق أولا إلى تبيان تعريفه وخصائصه واهم الإجراءات التي يمربها.

الفرع الأول : تعريف نظام التقاضي الالكتروني

يعتبر نظام التقاضي الالكتروني من الانجازات التي تمخضت عن الثورة المعلوماتية وظهور مايسمى بالعالم الافتراضي، حيث تعددت التعريفات التي منحت للتقاضي الالكتروني فالجانب الفقهي عرفه على انه : < حوسبة الإجراءات القضائية بتحويل الإجراءات التقليدية من الشكل الورقي إلى الشكل الالكتروني حيث تتم الحوسبة في الإجراءات فقط دون الموضوع >

وعرفه جانب أخر من الفقه بأنه : < سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف و الرسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى و التسهيل على المتقاضين >.[3]

كما يعرفه البعض بأنه: الانتقال من تقديم الخدمات و المعاملات والتقاضي من الشكل التقليدي العادي إلى الشكل الالكتروني عبر وسائل سمعية بصرية من خلال شبكة الانترنت [4].

ويعرفه آخرون بأنه : عملية نقل مستندات التقاضي الكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الالكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده علما بما تم بشان هذه المستندات [5].

من خلال استقرائنا لهذه التعارف نجد إن جانب من الفقه كان قاصرا في تعريفه لنظام التقاضي الالكتروني، في حين نجد البعض الأخر جاء واضحا وشاملا يغطي مختلف إجراءات التقاضي وعليه يمكن تعريفه على انه : نظام قضائي معلوماتي يتم بموجبه تطبيق إجراءات التقاضي كافة عن طريق الوسائل الالكترونية المختلفة من أجهزة مرتبطة بشبكة الانترنت بداية من تسجيل الدعوى إلى غاية صدور الحكم بشأنها[6] .

ووفقا لهذه التعرفات فان المتقاضي أو المحامي عند رغبته في إقامة الدعوى بطريقة الكترونية يقوم بإرسال عريضة الدعوى عبر البريد الالكتروني من خلال موقع الكتروني مخصص لهذا الغرض، بحيث يكون هذا الموقع متاح 24 ساعة يوميا وطيلة أيام الأسبوع حيث يتم استلام هذه المستندات بمعرفة الشركة القائمة على إدارة هذا

الموقع ثم تقوم بإرساله إلى المحكمة المختصة حيث يتسلمه الموظف المختص بقلم المحكمة، ويقوم بفحص المستندات والتأكد من هوية المستخدم ثم يقرر قبول هذه المستندات أو عدم قبولها، ويرسل للمتقاضي رسالة الكترونية يعلمه من خلالها باستلام المستندات والقرار الصادر بشأنها[7].

الفرع الثاني : خصائص وإجراءات نظام التقاضي الالكتروني

ا)- خصائص نظام التقاضي الالكتروني:

يهدف التقاضي الالكتروني إلى الاستفادة من التقنيات العلمية للانترنت لإدارة ملف الدعوى وتحقيق العدالة بين الخصوم من خلال الاعتماد على السندات الالكترونية والبرمجة الالكترونية لملفات الدعوى والسجلات القضائية بدلا من التعامل الورقي في المحاكم، وبما يسهل من توفير الوقت وتقليل الكلفة هذا بالإضافة إلى أن خاصية التفاعل المباشر لهذه الشبكة تتيح للتقاضي الالكتروني إمكانية عدم الحضور الجسدي في جلسات المحاكم ويؤمن في الوقت نفسه مبدأ العلانية واطلاع الجمهور على مجريات هذه الجلسات من خلال ما توفرها من تقنيات متطورة وسنذكر خصائص التقاضي الالكتروني من خلال النقاط التالية[8]:

1)- اختفاء الوثائق الورقية وظهور الوثائق الالكتروني

تتميز الإجراءات و المراسلات بعدم وجود أية وثائق ورقية متبادلة في إجراء المعاملات إذ أن كافة الإجراءات و المراسلات بين طرفي التقاضي تتم الكترونيا دون استخدام أي أوراق وهوما يتفق مع الغرض من التقاضي عبر الانترنت وهو خلق مجتمع المعاملات الورقية.

2)- تسليم المستندات و العرائض الكترونيا عبر شبكة الاتصال :

اصطلح على تسليم الوثائق الكترونيا عبر الانترنت وتنزيل البرامج والبيانات عبر الانترنت إلى الكمبيوتر الخاص بالعميل بحيث يمكن نقل الوثائق على الخط دون اللجوء إلى العالم الخارجي وهو عكس التحميل عن بعد وهي عملية إرسال ملف أو برنامج إلى جهاز كمبيوتر أخر.

3)- استخدام الوسائط الالكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي :

الوسيط الالكتروني بين طرفي التقاضي هو جهاز كمبيوتر والمتصل بشبكة الاتصالات الدولية اوشبكة اتصال خارجي التي تقوم بنقل التعبير عن الإرادة الالكترونية في نفس اللحظة رغم البعد المكاني لأطراف النزاع[9]، كما يعرفه البعض بأنه برنامج الحاسوب أو أي وسيلة الكترونية أخرى تستخدم من اجل تنفيذ إجراء او الاستجابة لإجراء بقصد إنشاء أو إرسال أو تسليم معلومات، إذن جهاز الحاسوب يعتبر الوسيط الالكتروني الذي يؤمن التواصل عبر الشبكة المعلوماتية بصورة مغلقة أو مفتوحة، والذي يحتوي على برامج تساعده في عرض المعلومات والبيانات التي يرغب في عرضها أو نشرها أو إرسالها و التواصل من خلالها[10].

4)- السرعة في انجاز إجراءات التقاضي :

تساهم عملية التقاضي عبر شبكة الانترنت بشكل فعال في إتمام إجراءات التقاضي بين الطرفين على وجه السرعة إذ تتم عملية إرسال واستلام المستندات والمذكرات دون الحاجة لانتقال إطراف الدعوى مرات عديدة لمقر المحكمة وفي ذلك توفير للوقت والجهد و المال[11].

5)- الانتقال من نظام الإثبات التقليدي إلى نظام الإثبات الالكتروني :

يعتبر الإثبات الالكتروني من أهم وسائل القضاء الالكتروني إذ لايقتصر استخدام الوسائل الالكترونية على إرسال واستقبال المستندات والاطلاع عليها وسداد الرسوم القضائية، وإنما تستخدم هذه الوسائل في إثبات الإجراءات أمام القضاء الالكتروني، ونتيجة تطور الوسائل التكنولوجية ظهرت أدلة إثبات جديدة حيث أصبح يعتد بالكتابة الالكترونية والتوقيع والتصديق الالكترونيين في مجال الفضاء الالكتروني، إذ يتم إثبات المستند الالكتروني الذي يعد المرجع القانوني لإطراف الدعوى والذي يتضمن ما اتفقوا عليه من التزامات عن طريق التوقيع الالكتروني [12].

ب) إجراءات نظام التقاضي الالكتروني :

تمر الدعوى القضائية الالكترونية بجملة من الإجراءات القضائية أمام المحكمة الالكترونية ويمكن حصرها في :

1)-إجراءات رفع الدعوى الالكترونية:

أول إجراءات التقاضي التي تمر بها الدعوى القضائية هو التسجيل في السجلات الرسمية للمحكمة المختصة بعد دفع الرسوم القضائية وتسجيل الدعوى القضائية الالكترونية يكون من خلال موقع على شبكة الانترنت يحمل عنوان معين يستطيع من خلاله الخصوم والمحامين الدخول إلى النظام وتسجيل الدعاوى القضائية وتسليم الوثائق والمستندات ودفع الرسوم القضائية على قرصين مدمجين، ثم تدخل بيانات هذين القرصين إلى البرنامج الحاسوبي، ثم يقوم المدعي بتوكيل محامي للدفاع عنه بشكل الكتروني ويرفق المحامي بعريضة الدعوى الموقعة الكترونيا منه بريده الالكتروني أو رقم هاتفه المحمول لمراسلته الكترونيا وبعد التأكد من كافة المستندات والوثائق المرفقة وتسديد رسوم الدعوى عن طريق النقود الالكترونية أو وسائل السداد المتعددة، يتم تسجيلها كمحرر الكتروني في المحكمة المختصة وبعد إتمام تسجيل عريضة الدعوى القضائية الكترونيا ودفع الرسوم القضائية عنها نصل إلى مرحلة إجراء التبليغات القضائية وتحتل هذه المرحلة أهمية بالغة الخطورة في العمل القضائي لأنه إذا لم تتم التبليغات بصورة صحيحة يتعذر إجراء المرافعة مما يؤدي إلى عدم حسم الدعوى، ويتم التبليغ بطريقة الكترونية وهي اعتماد وسائل جديدة وحديثة للتبليغ كالتبليغ بواسطة البريد الالكتروني أو بواسطة الهاتف الخلوي[13].

ترفع الخصومة الالكترونية بموجب صحيفة الدعوى تكون محررة على شكل مستند الكتروني وترسل عبر شبكة الانترنت.

ويتطلب رفع الدعوى الكترونيا توفر مجموعة من الوسائل الفنية و التقنية وهي على النحو التالي: ترفع الدعوى الالكترونية من خلال الانترنت عن طريق نظام إرسال بقبول المستندات الالكترونية يتم قبول مستندات القضية عبر نافذة الكترونية ويتم تخزينها على دعائم الكترونية وكذا إحلال نظام التصديق الالكتروني محل الطرق التقليدية في توثيق المستندات من اجل قيام المتقاضي برفع الدعوى الكترونيا ويستلزم ذلك وجود جهاز كمبيوتر متصل بشبكة الانترنت[14].

المبحث الثاني: عوائق نظام التقاضي الالكتروني

مما لاشك فيه عند استخدام تكنولوجيا الحاسوب و الانترنت لتنفيذ إجراءات التقاضي عن بعد من الطبيعي ستواجه هذا الأخير صعوبات و عوائق مختلفة في التطبيق سواء من الناحية التقنية وهو عمل المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات باعتبار إن مايثار من مشاكل عن طريق التكنولوجيا لايحل أيضا إلا بواسطة التكنولوجيا أو من الناحية القانونية وهومن عمل رجال الفقه و القانون .

الفرع الأول: العوائق القانونية

إن من أهم العوائق التي تعترض مسيرة تطور العملية القضائية من حيث تطبيق إجراءاتها بوسائل التقنية العلمية الحديثة نجد:

الصعوبات التشريعية التي تتمثل في عدم وجود تشريعات كافية من قوانين وطنية ومعاهدات دولية تنظم أحكام التقاضي عن بعد، والية تطبيق إجراءاته، والأحكام التي يصدرها[15]، هذا القصور المتعلق بالتنظيم القانوني الخاص به، يجعلنا نطرح إشكالات تتعلق أساسا بمدى إمكانية التأكد من صفة المتقاضين ومدى صحة المستندات الالكترونية، وكذا مسالة تكييف النصوص القانونية منها مع آليات التقاضي الالكتروني[16]

إن الأمية القانونية لغالبية دول العالم الثالث، تجهل ماهية الوسائل الحديثة والية استخدامها، وتخشى اللجوء إليها لفض منازعاتها، لذا يتطلب عمل برامج توعية وتثقيف قانوني لأفراد المجتمع بخصوص استخدامها.

عدم مرونة قضاء بعض الدول تجاه تفسير القواعد القانونية التقليدية لمسايرة مستجدات الحياة العصرية والأنماط القانونية الحديثة عبر شبكة الانترنت، وذلك لعدم مواكبة القوانين التقليدية للتطور السريع، لتفعيل نظام المعاملات الالكترونية والكتابة الالكترونية، واستخدام التوقيع الالكتروني[17].

عدم وجود الخبرة البشرية : إن استخدام التقاضي الالكتروني يحتاج إلى الخبرة البشرية وهي مجموعة من الفنيين المختصين بالمجال الالكتروني الذين يعملون على الأجهزة التقنية ويستخدمون البرامج الالكترونية اللازمة لها، فضلا عن ذلك يجب على المعنيين من قضاة وموظفي المحكمة و المحامين الحصول على دورات مكثفة في علوم الحاسوب ونظم الاتصال وبرامج المواقع الالكترونية وتجهيز مكاتبهم بأحدث الأجهزة

والمعدات الحاسوبية التي ستمكنهم من تسجيل الدعوى القضائية الكترونيا ومتابعة سيرها والنظر فيها[18].

من ناحية المساس بمبادئ وضمانات المحاكمة العادلة :تتجسد هذه المشكلة في مدى استجابة نظام التقاضي عن بعد لضمانات المحاكمة العادلة ومبادئ الإثبات حيث واجه هذا النظام العديد من المشكلات بخصوص إمكانية مساسه أو خرقه لهذه الضمانات، فقيل في هذا الشأن إن الاستعانة بالوسائل الالكترونية في التقاضي قد ينال من روح القانون ويحرم بذلك المتقاضين من مبادئ العلنية و الشفوية و المواجهة بينهم وهي مبادئ تقوم عليها المحاكمة العادلة،إذ تتطلب هذه الأخيرة تمكين الخصوم و الجمهور من حضور جلسات المحاكمة.

فقدان مبدأ المساواة بين الخصوم لان تطبيق نظام التقاضي الالكتروني يستدعي إن يمتلك الشخص المعني أجهزة ومعدات وشبكة انترنت و غيرها من الوسائل وهذا راجع للقدرة المالية والوضع المعيشي لكل شخص إذ نجد أن أغلبية المواطنين لايملكون هاته الوسائل والإمكانيات وهذا مايؤدي إلى الإخلال بمبدأ من مبادئ المحاكمة العادلة.

تثار أيضا مشكلة اقتناع القاضي بالأدلة الالكترونية المقدمة له ومدى اعتباره للرسالة الآلية المرسلة إليه دليلا كافيا للحكم في القضية، فالمشكلة التي يثيرها الدليل الالكتروني ليست في إمكانية قبوله كوسيلة إثبات أم لا بل في ضمان مصداقيته وتعبيره عن الحقيقة القضائية ،اذ كيف يمكن للقاضي الاحتكام إلى وجدان الحاسب الآلي وما يقوم به من تحليل للبيانات المخزنة لاعطاء الحكم[19] .

الفرع الثاني : العوائق المادية والتقنية

يعتبر العائق التقني أهم واكبر تحدي يواجه تطبيق التقاضي الالكتروني، ويؤدي لعرقلته مايحمل بالتبعية أثارا عكسية على الخدمة العمومية، فبدل إن يصبح التقاضي الالكتروني آلية لتقديم خدمة نوعية وسريعة يصبح عائقا يعرقل العمل القضائي خاصة لما يستحيل إجراء المحاكمة المرئية.

من جهة أخرى يشكل نقص الإمكانيات وانتشار الأمية الالكترونية عائقا أخر أمام التطبيق الأمثل للتقاضي الالكتروني، فهي أمور تعرقل الاندماج في مجتمع المعلوماتية، وتحد من الاستخدام الأمثل لآليات التقاضي الالكتروني وهذا بالإضافة إلى صعوبة التخلي عن نمط الإدارة التقليدي المتسم بالبيروقراطية أحيانا والذي جعل التقاضي الالكتروني لايتجاوز العمليات التقليدية البسيطة من نسخ للقرارات والتسجيل على الكمبيوتر[20].

ضعف انتشار الانترنت في المناطق النائية، مما يكون سببا رئيسيا في عدم رفع الدعوى الكترونيا

ظهور أعمال القرصنة على أجهزة الحاسوب ومحاولات اختراق المواقع الالكترونية بشبكة الانترنت من قبل المتطفلين أو المخربين.

ضعف الإلمام باللغات الأجنبية إلى جانب ضعف الثقة والأمان بشبكة الانترنت للتأكد من مصداقية نقل المستندات والكتابة والتوقيع الالكتروني عبر الوسائط الالكترونية[21].
ضعف البنية التحتية لقطاع الاتصالات الالكترونية خاصة في الدول النامية إضافة إلى التفاوت التقني الهائل بينها وبين الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى قلة عدد المستخدمين لهذه التقنيات وزيادة تكلفة استخدامها وصعوبة الوصول إلى الخدمات المرادة .
نتيجة انتقال المعلومات بطريقة الكترونية فإنها حتما تتعرض للاعتداء ومحاولات الاختراق من طرف المجرمين المعلوماتيين إما لتحقيق أهداف معينة أو للتطفل والتخريب،ومن صور التعدي على نظام المحكمة الالكترونية نجد التزوير ألمعلوماتي للمستندات و البيانات، الحصول على معلومات سرية تخص المتقاضين ونشرها والتلاعب بها مع إمكانية ابتزاز أصحابها [22].
انتشار الفيروسات في الأجهزة الالكترونية مما قد يؤدي إلى إتلاف كل محتويات برامج الحاسوب فضلا عن ظهور أعمال القرصنة على أجهزة الحاسوب ومحاولات خرق تلك الأجهزة مما يشكل تهديدا امنيا يمس خصوصية وسرية تلك المستندات[23].

الخاتمة :

في ختام هذه الدراسة نخلص للقول بان تقنية التقاضي الالكتروني تعد قفزة نوعية في مجال تطويروعصرنة العمل القضائي ، حيث فرض التطور في تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مختلف الأنظمة القانونية والقضائية ضرورة تحين منظومتها بما يتماشى مع هذا التطور، فرغم العقبات التي تحول دون تطبيق نظام التقاضي الالكتروني إلا انه من الضروري الأخذ به تماشيا مع التطورات التكنولوجية، ومن خلال بحثنا في هذا الموضوع المستجد فإننا توصلنا لجملة من النتائج و التوصيات نُجيزها في مايلي:

أولا: النتائج

- تحقق التقدم العلمي التكنولوجي في جميع نواحي الحياة المختلفة، وذلك من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة التي أصبحت واقع يجب التعامل معه.
- انتشارا لعمل بشبكة الحاسوب الآلي وشبكة الربط العالمية (الانترنت) الأمر الذي يوفر الجهد والوقت للمستخدمين ويساهم في إنجاح التحول في العمل الالكتروني في جميع المجالات.
- إن التقاضي الالكتروني يسمح للقضاة بنظر الدعوى ومباشرة إجراءاتها القضائية بواسطة وسائل الكترونية مستحدثة تعتمد تقنية الوسائط الالكترونية.
– يقدم العمل بنظام التقاضي الالكتروني الكثير من المميزات للقضاة والمتقاضين فهو يوفر الجهد و الوقت لأطراف الدعوى حيث لا يتوجب انتقال أطراف النزاع إلى موقع المحكمة ويمكن المتداعين من تقديم الطلبات في أي وقت.

ثانيا: التوصيات

-إن التوصية الأساسية التي من الممكن تقديمها في سياق متصل بموضوعات هذه الدراسة والتي تندرج تحتها توصيات أخرى هي ضرورة التنظيم التشريعي للتقاضي الالكتروني في المراحل المختلفة للخصومة القضائية الالكترونية عبر الانترنت من خلال تامين الجوانب التقنية لممارسة هذا النمط الحديث من التقاضي عن طريق تكاثف الجهود العلمية و الاكادمية بين المختصين في المجال القانوني والقضائي و التقني .

- تنظيم البنية التحتية لإدارة العمل القضائي بالاستفادة من تقنيات الحاسوب الآلي و الانترنت عن طريق حوسبة الإجراءات القضائية وإعمال المحاكم من خلال برنامج إدارة الدعوى الالكترونية و التنظيم الالكتروني للسجلات القضائية و أرشيف المحاكم .

- إقرار منهج الحياد التكنولوجي من حيث الوسائط وذلك بعدم اعتماد المعالجات القانونية على وسيلة او وسائل معينة مستخدمة في الإجراءات القضائية الالكترونية والاعتماد على حلول عامة تستوعب قدر الإمكان الوسائل الموجودة وما يستجد منها في المستقبل .

- إنشاء قاعات الكترونية نموذجية تساهم في تطوير النظام الالكتروني للعمل القضائي في مختلف المحاكم مزودة بأجهزة تقنية متطورة تساعد على التدريب و التعامل من خلال الوسائط الالكترونية في الإجراءات القضائية.

المراجع:

الأطروحات:

1. داديار حميد سليمان، (2012) الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الانترنت(دراسة تحليلية مقارنة)،أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية القانون والسياسة ،جامعة صلاح الدين، اربيل،
2. عبد الله يوسف الأنصاري، (2010)، منازعات التجارة الالكترونية، الاختصاص والقانون الواجب التطبيق وطرق التقاضي البديلة، رسالة ماجستير في القانون المقارن، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الشريعة والقانون.

المقالات:

1. اسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد، دراسة قانونية، مجلة الكوفة ، (21)، د ذكر السنة.
2. بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر، التقاضي الالكتروني على ضوء احدث التعديلات بين التطلعات و التحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد6، (2)، 2021.
3. ترجمان نسيمة، الية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة المدية،المجلد5، (2)، 2019.
4. حايطي فاطمة، هروال نبيلة هبة، نظام التقاضي الالكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 7، (1) ،2021.

5. رباب محمود عامر، التقاضي في المحكمة الالكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، مجلد 13 (25) ،.2019.
6. عمر لطيف كريم العبيدي، التقاضي الالكتروني والية التطبيق دراسة مقارنة، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد1، الجزء1، (3)، 2017.
7. قصي مجبل شنون الساعدي، التقاضي الالكتروني، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، المجلد18، (35)، 2019.
8. نبا محمد عبد، لؤي عبد الحق اسماعيل احمد، اهمية التقاضي الالكتروني في إطار تأثير جائحة كورونا على سير الدعوى المدنية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد عدد خاص ، العدد المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الأول لطلبة الدراسات العليا في كليات القانون، (عدد خاص) 2021 .
9. هادي حسين الكعبي، نصيف جاسم محمد الكرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد و مستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، السنة الثامنة، (01) 2016.

مواقع الانترنيت:

1. محمد حجازي، التقاضي الالكتروني الواقع والأحلام ، مقال منشور على الموقع التالي، http://ae.linkedin.com

*بديار ماهـــــر. أستاذ محاضر " أ "

[1]- عبد الله يوسف الأنصاري، منازعات التجارة الالكترونية، الاختصاص والقانون الواجب التطبيق وطرق التقاضي البديلة، رسالة ماجستير في القانون المقارن، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، 2010،ص07.

[2]- رباب محمود عامر، التقاضي في المحكمة الالكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، مجلد 13 العدد2019،25،ص393.

[3]- حايطي فاطمة، هروال نبيلة هبة، نظام التقاضي الالكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 7، العدد2021،1،ص138.

[4]- محمد حجازي، التقاضي الالكتروني الواقع والأحلام ، مقال منشور على الموقع التالي، http://ae.linkedin.com

[5]- رباب محمود عامر، المرجع السابق، ص 393.

[6]- حايطي فاطيمة، هروال نبيلة هبة، المرجع السابق، ص 138.

[7]- هادي حسين الكعبي، نصيف جاسم محمد الكرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد و مستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الاول، السنة الثامنة، 2016، ص284.

[8]- داديار حميد سليمان، الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الانترنت(دراسة تحليلية مقارنة)،أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية القانون والسياسة ،جامعة صلاح الدين، اربيل،2012،ص25.

[9] - ترجمان نسيمة، الية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة المدية، العدد 2 ،المجلد5 2019، ص،ص 125،124.

[10] - عمر لطيف كريم العبيدي، التقاضي الالكتروني والية التطبيق دراسة مقارنة، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد1، العدد3، الجزء2017،1، ص533.

[11] - ترجمان نسيمة، المرجع نفسه، ص،ص125،124.

[12] - حايطي فاطيمة، هروال نبيلة هبة، المرجع السابق، ص 139.

[13] - اسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد، دراسة قانونية، مجلة الكوفة ، العدد 21، ص111 .

[14] - ترجمان نسيمة، المرجع السابق، ص 128.

[15] - هادي حسين الكعبي، نصيف جاسم محمد الكرعاوي، المرجع السابق ،ص306.

[16] - بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر، التقاضي الالكتروني على ضوء احدث التعديلات بين التطلعات و التحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد6، العدد2021،2،ص21.

[17] - هادي حسين الكعبي، نصيف جاسم محمد الكرعاوي، المرجع السابق، ص307.
[18] - قصي مجبل شنون الساعدي، التقاضي الالكتروني، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، المجلد18، العدد 35، 2019، ص391.
[19] - حايطي فاطيمة ، المرجع السابق ،ص ص،145،144.
[20] - بن عيرد عبد الغني ، بضياف هاجر، المرجع السابق، ص ص ،22 23.
[21] - هادي حسين الكعبي، نصيف جاسم محمد الكرعاوي، المرجع السابق ،ص 306.
[22] - حايطي فاطبمة، هروال نبيلة هبة، المرجع السابق، ص145.
[23] - نبا محمد عبد، لؤي عبد الحق اسماعيل احمد، اهمية التقاضي الالكتروني في إطار تأثير جائحة كورونا على سير الدعوى المدنية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد عدد خاص ، العدد المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الأول لطلبة الدراسات العليا في كليات القانون، 2021،ص336 .